وسطاء بلا وساطة

يســـجل دور شركات الوساطة المالية في أسواق الأسهم المحلية تراجعاً تدريجياً بعد أن بات تأثـــيرها على القرارات الاستثـــمارية ثانوياً بنظر المستثمرين الذي يرون في الوسيط المالي مجرد جـــهة تنفيذية فقط يقوم بما يمليه عليه العميل (المتداول)، عوض قيامه بالدور الذي يتقاضى عليه العمولة، وهو تقديم الاستشارة المالية.

ويطالب مـــتداولون بعودة هذه الشركات إلى مهمتها الأساسية إعداد الاستشارات والتوصيات والتحليلات التي تساعد المستثمر، سواءً الفرد أو المؤسسة على اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح. وأضافوا أنه من الطبيعي، أن كافة القرارات الاستثمارية التي يتخذها المستثمر، سواء كان فرداً أو مؤسسة، تعتمد في جزء كبير على تدفق المعلومات والبيانات الواردة إليه من السوق، والتي تقوم بتحليلها ودراستها شركات الوساطة، التي من دورها تقديم كافة البيانات والمعلومات والتقارير المدققة التي قد تساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات السليمة.

لكن هذا الأمر لا يحدث، ولذلك، نرى أن بعض الأسهم الصغيرة تستحوذ على نصيب الأسد من السيولة، والمضاربة السمة الأبرز، والمؤشرات غير مستقرة. فيما تواجه شـــركات الوســـاطة المالية العـــديد من التحديات، أهمها شح السيولة التي اتسمت بها تداولات العامـــين الماضـــي والجـــاري. وكانت الهيئة قد قررت بداية الـــعام الجاري، إدخال تعديل على نســـب توزيع العمولة، بحيث استردت جزءاً من نسبة العمولة التي كانت قد تنازلت عنها في السابق لشركات الوساطة.

■ تحقيق: عبد الرحيم الطويل

التخلي عن إعداد الدراسات الماليـة أهم خطوات ترشيد الإنفاق

متداولون يـتهمون شركات الوساطة بالتقصير..والـ

دبي- عبد الرحيم الطويل

أكد مستثمرون ومتداولون في أسواق المال الإماراتية، أن دور شـركات الوساطة المالية في السـوق، أصبح يتضاءل عاماً بعد الآخر، وأن تأثيرهـا في القرار الاسـتثماري أصبح ثانويـاً، خصوصاً بعد إطـلاق خدمة التداول الإلكتروني. وقالوا إن الوسيط المالي أصبح جهـة تنفيذيـة فقط، يقوم بمـا يمليه عليه العميـل (المتـداول)، عوض قيامـه بالدور الذي يتقاضـى عليه العمولـة، وهو تقديم الاستشـارة المالية. ودعا هـؤلاء إلى عودة هـذه الشـركات، والتـي يبلـغ عددها في الدولة 47 شـــركة (12 منها تابعة لبنوك)، إلى وظيفتها الأساسـية، عبـر تقديم النصح المالـي، وإعـداد الاستشـارات والتوصيات والتحليلات التي تسـاعد المسـتثمر، سواءً الفـرد أو المؤسسـة علـى اتخـاذ القـرار الاستثماري الصحيح.

وأضافـوا أنـه مـن الطبيعـي، أن كافـة الـقـرارات الاسـتثمارية التـي يتخذهـا المسـتثمر، سـواء كان فـرداً أو مؤسسـة، تعتمد في جزء كبير على تدفق المعلومات والبيانـات الواردة إليه من السـوق، والتي تقوم بتحليلها ودراسـتها شركات الوساطة، التـي مـن دورهـا تقديـم كافـة البيانات والمعلومـات والتقاريـر المدققـة التي قد تسـاعد المسـتثمرين على اتخاذ القرارات السـليمة. لكن هذا الأمر لا يحدث، ولذلك، نرى أن بعض الأســـهم الصغيرة تسـتحوذ على نصيب الأسـد من السيولة، والمضاربة السـمة الأبرز، والمؤشـرات غير مسـتقرة. من جانبها، أكدت شـركات وساطة أن إعداد وتقديم هذه الدراسات المالية، أصبح مكلفاً، ويضغط على هوامش الأرباح، خصوصاً بعد أن قـررت الهيئـة تخفيض حصة شـركات الوسـاطة مـن عمولـة التداول بنسـبة 50 %، وعليـه، فقـد اتجهـت هذه الشـركات إلى تخفيـض نفقاتهـا، وكانـت التحليلات والدراسـات المالية من بين مـا تم التخلي عنه لترشيد الإنفاق.

تعديل

وكانت الهيئـة قررت بداية العـام الجاري، إدخال تعديل على نسـب توزيـع العمولة، بحيث اسـتردت جـزءاً من نسـبة العمولة التـي كانـت قد تنازلـت عنها في السـابق لشركات الوسـاطة، لتصبح نسبة الهيئة من إجمالـي العمولـة المنفـذة علـى الصفقة الواحـدة (0.0005)، ونسـبة الوسـيط (0.00125). وبقيـت إجمالي العمولة ثابتة عند (0.00275).

مـن جانبـه أكـد حامـد علـي، الرئيس التنفيذي لناسداك دبي، أن شركات الوساطة تعتبر حلقة وصل ضرورية لتنظيم السـوق، ولـن يكتمـل عمـل السـوق بـدون هذه الشركات التي تقوم بدور محوري في جذب الاسـتثمارات، بالإضافة إلـى تنظيم عملية الاستثمار.

تنظيم السوق

وقالـت رشـا الخواجـــة، رئيـس قسـم المؤسسـات في شـركة «ميـناكورب»، إن وجود شـركات الوسـاطة ضروري لتنظيم السوق، فالعـديد من المستثمرين ما زالوا يفضلـون التعـامل المباشـر والشـخصي مع الوسـيط المالي أو عـن طريق الهاتف، فـي حين يختـار البـعض الآخـر التداول عبـر المنـصـات الذكـيـة «التـداول الإلكترونية».

وأضاف أن شركات الوسـاطة في الإمارات، توقـفـت تمامـاً عـن تقديـم التحليلات المعقمة والتوصيات المالية بسـبب كلفتها العاليـة، خصـوصـاً بعـد أن قـررت هيئة الأوراق المالية والسـلع، تخفيـض حصة شـركات الوسـاطة من عمولة التداول إلى النصف.

من جهـة أخرى، أشـارت الخواجة إلى أن 40 % مـن التـداولات أصبحـت تتـم عبر الهاتـف، وهو ما قد يخفض من الدور الذي تلعبه شـركات الوسـاطة. كمـا أن الاعتماد علـى هـذه الأخيرة في اتخاذ قرار الشـراء أو البيـع، أصبح ثانوياً، حيث إن المسـتثمر الفرد، والذي يسـتحوذ علـى 80 إلى 90 % مـن التداولات، يعتمد على رأيه الشـخصي فـي غالـب الأحيان، والـذي يبنيه إما عن طـريـق أخـبـار الشـركات أو إشـاعات السوق.

من جانبـه قال حمود عبد الله الياسـي، الرئيس التنفيذي لشـركة هاييكس غروب، إن الـدور الـذي كانـت تلعبـه شـركات الوسـاطة فـي السـابق كان حيويـاً، حيث كان المسـتثمر يعتمـد عليها بشـكل كبير، قبـل اتخاذ قرار الاسـتثمار، أمـا اليوم، فقد أصبحت هذه الشـركات إداريـة وتنظيمية بشـكل أكبـر، مشـيراً إلـى أن توقف هذه الشـركات عن إعـداد الدراســات المالية والتحليـلات المعقمة للأسـهم، قد خـفض ثقة المستثمرين بها.

تحديات

وقـال زياد الدباس مستشـار بنـك أبوظبي

■ حامد علي

■ زياد الدباس

■ وضاح الطه

إيرادات وأرباح

يتوقع أن يبلغ إجمالي إيرادات شـركات الوساطة العاملة بالدولة نحو 507 ملايين درهـم خلال العام الماضي 2016، مقارنة مع 567 مليون درهم في 2015، بانخفاض 11 %، كمـا سـينخفض إجمالي مصاريف شركات الوسـاطة المالية من 298 مليون درهم خلال 2015، إلى 267 مليون درهم بنهاية 2016، بنسـبة انخفـاض 10.4 %. وعليـه، فسـينخفض صافي أربـاح هذه الشـركات بواقـع 9 % إلـى 306 ملايين درهم العام الماضي، مقارنة مع نحو 336 مليون درهم خلال العام 2015.

50%
تخفيضاً من قبل هيئة الأوراق لحصة الوسيط

573
مليون درهم عمولة الوساطة في 2016 بانخفاض 30 %

507
ملايين درهم إجمالي إيرادات الشركات العام الماضي

40%
نسبة «الهواتف الذكية» من تداولات السوقين

47
شركة وساطة عاملة في الدولة 12 منها تابعة لبنوك

تطبيقات

ارتفـع إجـــمالي قيمـة التداول عبر تطبيقات الهواتـف الذكية في سـوق دبي المالـي بنسـبة 27.3 %، إلى 4.2 ملـيـارات درهـم خلال عـام 2016، مقابـل 3.3 مليارات درهـم في الفترة المماثلة من عام 2015.
وينتظر أن يكتسـب قـوة دفع أكبر في المرحلة المقبلة

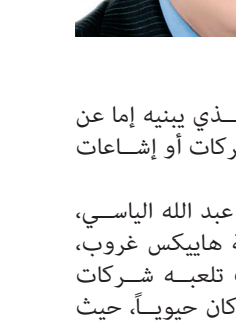

%28
تراجع عمولة شركات الوساطة بسوق دبي إلى 338 مليون درهم

%19
تراجع حجم سيولة سوق أبوظبي في 2016 إلى 98 مليار درهم

%4
ارتفاع أحجام التداول في سوق أبوظبي لتصل إلى 59 مليار سهم

%14
انخفاض عدد الصفقات في سوق أبوظبي إلى 777 ألف صفقة

1.27 مليار درهم عمولة التداول في 2016

بلغـت قيمة عمـولات التداول في أسـواق المـال المحليـة 1.27 مليـار درهـم خلال 2016، وذلـك نتيجـة تـداولات بقيمة 462 مليار درهم (بيعاً وشـراءً). وحسـب تحليل البيان الاقتصادي، فإن العمولات المسـجلة خـلال الفترة مـن بداية شـهر يناير وحتى آخر جلسـات 2016، تصل إلى 55 % تقريباً من إجمالي العمولة التي تقاضتها الأسـواق والوسـطاء والمقاصة في عـام 2015، والتي وصلت إلى 2.3 مليار درهم. واستحوذ سوق دبـي المالـي على نحو 57 % مـن إجمالي عمـولات التداولات المسـجلة منـذ بداية العام الجاري وحتى نهاية الأسـبوع الماضي، وبقيمـة 730 مليون درهم، وذلك بعد بلوغ الصفقـات التي أبرمت من خلاله 266 مليار درهم (بيعاً وشـراءً). في حين وصلت قيمة عمولات التداول في سوق أبوظبي للأوراق المالية في الفترة نفسها 539 مليون درهم، نتيجة تداولات بقيمة 196 مليار درهم (بيعاً وشـراءً). وبلغت حصة شركات الوساطة من العمـولات نحـو 573 مليـون درهم في ما وصلت عمولة هيئة الأوراق المالية والسلع 232 مليون درهم، مقابل 232 مليون درهم لإدارة سوقي دبي وأبوظبي، ومثلها لشركات المقاصة. ولا يعني ذلك أن شركات الوساطة حصلـت على هـذا المبلغ المذكـور كاملاً، حيـث إنها تقـدم خصومـات لعملائها، من كبار المتداولين والمحافظ الاستثمارية التي تتداول من خلالها.

وفقاً للقواعد المحتسبة من قبل الهيئة بشأن توزيع العمولة، يحصل الوسـيط على نسبة قدرهـا 0.125 % من إجمالي قيمة الصفقة، يدفعها كل من البائع والمشتري (ما يعني أن الحصة التي تحصل عليها الشـركة هي 0.25 %)، فيما تحصل إدارة السـوق المالي على عمولة بنسـبة 0.05 % من إجمالي الصفقة، ومثلها لإدارة التسـوية والمقاصة، في حين تحصل هيئة الأوراق المالية على نسبة 0.05 % من إجمالي قيمة الصفقة. دبي - البيان

ـــرد: هوامش الربح هي السبب

■ محمد علي ياسين

الوطني للأوراق المالية، إن شركات الوساطة المالية تواجه العديد من التحديات، أهمها شح السيولة التي اتسمت بها تداولات العامين الماضي والجاري، مضيفاً أن العديد من هذه الشركات بدأت في التوجه نحو خفض النفقات، والبحث عن تقديم خدمات مبتكرة وجديدة. وأضاف أن السوق الإماراتي يحتاج إلى دخول مستثمرين ذوي ملاءة مالية قوية، وهو ما سيساعد السوق بشكل عام، مشيراً إلى أن الاستثمار المؤسسي ضرورة ملحة خلال المرحلة المقبلة.

وأشار إلى أن العديد من المستثمرين الأفراد يلجؤون إلى شركات الوساطة فقط في الجانب التنظيمي، وليس لتقديم الاستشارة المالية، حيث إن النهج الاستثماري للأفراد يتسم دائماً بـ «اتباع

■ رشا الخواجة

السوق»، وشراء ما يشتريه الغير، وبيع ما يبيعه الغير. ولذلك، نرى أن المضاربات هي السمة الأبرز في العديد من الجلسات.

قال محمد علي ياسين، العضو المنتدب لشركة أبوظبي الوطني للأوراق المالية، إن أسواق الأسهم المحلية لا تزال، رغم ضعف نشاطها في الأشهر الأخيرة مقارنة بالنصف الأول من العام، تشهد نشاطاً كبيراً، الأمر الذي يوفر لشركات الوساطة أعمالاً افتقدتها طيلة السنوات التي تلت الأزمة المالية.

وأضاف أن إدراج شركات جديدة، من شأنه أن يرفع من نشاط أسواق الإمارات، ويزيد من حجم التداولات. وأكد وضاح الطه عضو مجلس الاستشاري الوطني لمعهد الأوراق المالية والاستثمارات

■ أكبر ناكفي

البريطاني في الإمارات، أن الأسواق لا تزال تحتفظ بزخم نشاطها، وهناك رغبة من المستثمرين في تعزيز مراكزهم المالية، على الرغم من أن كثيراً من الأسهم، سجلت ارتفاعات كبيرة منذ بداية العام، وتحتاج إلى مرحلة من الهدوء لجني الأرباح. وأشار أكبر ناكفي، المدير التنفيذي ورئيس قسم إدارة الأصول في الماسة كابيتال، إلى عدم وجود زخم على السوق بشكل عام، مؤكداً أن كل أطراف السوق تواجه تحديات، تتمثل أهمها في استمرار المخاوف بشأن السيولة. بالإضافة إلى أن الأسواق الإقليمية مرت خلال العامين الماضيين بالكثير من الأحداث المضطربة، حيث انخفضت معظم الأسواق بنسب كبيرة عما كانت عليه في 2014.

%12

انخفاض قيم التداول بسوق دبي إلى 133 مليار درهم في 2016

%5

نمو أحجام التداول في سوق دبي خلال 2016

قنوات تواصل فعالة بين الوسطاء والمستثمرين

■ عيسى كاظم

أكد عيسى كاظم، رئيس مجلس إدارة سوق دبي المالي، أن السوق يوفر خدمات التداول الإلكتروني لجمهور المستثمرين عبر شركات الوساطة الناشطة في السوق. ويعمل السوق بانتظام على توعية المستثمرين وتعريفهم بهذه الخدمات ومزاياها وكيفية الاستفادة منها وذلك عبر مختلف قنوات التواصل معهم بما في ذلك اللافتات التوعوية على الموقع الالكتروني للسوق، ووسائل الإعلام المختلفة، والبريد الالكتروني والرسائل النصية القصيرة. ويتعاون سوق دبي المالي عن كثب مع كافة الوسطاء المعتمدين لديه من أجل توفير أفضل الخدمات المتطورة وأكثر قنوات التواصل بين الوسطاء وجمهور المستثمرين فعالية ومرونة، وبخاصة أدوات التداول الالكتروني والتداول عبر أجهزة الهاتف المتحرك. ويبدي الوسطاء المعتمدون في السوق حرصاً كبيراً على توفير هذه الخدمة، ومن جانبنا فقد وفرنا كافة أشكال الدعم اللازمة لمساندة جهودهم في هذا المجال، خاصة وأن التداول عبر الهواتف الذكية يمثل إضافة نوعية تلبي الاحتياجات المتزايدة للمستثمرين وتجعل إنجاز الصفقات في متناول أيديهم وقتما شاءوا وأينما كانوا، الأمر الذي يصب في إطار استراتيجية «البورصة الذكية» التي يطبقها سوق دبي المالي.

ومن ناحية أخرى، يتعاون السوق مع شركات الوساطة لتيسير نشاط شركات الوساطة الأجنبية في السوق من خلال خدمة التداول المباشر في السوق، وذلك كشكل من أشكال التداول الالكتروني عبر الانترنت، حيث يصل عدد شركات الوساطة التي توفر هذه الخدمة في سوق دبي المالي حالياً إلى 14 شركة. وتتيح خدمة التداول المباشر لشركات الوساطة تفويض أحد الوسطاء العالميين لتنفيذ أوامر البيع والشراء مباشرة في سوق دبي المالي من خلال حزمة برامج التداول المباشر التي تخصصها الشركة.

113 مليون درهم خسائر عمولة شركات الوساطة

■ دبي - البيان

تجني شركات الوساطة المالية عوائدها، من خلال الحصول على عمولة على تداولات العملاء، وكلما ارتفعت التداولات، ارتفعت عمولة شركة الوساطة. وتواجه هذه الشركات تحدياً كبيراً، يعتبر السبب الأكبر في انخفاض عوائدها وأرباحها خلال العامين الماضي والجاري، يتمثل في الهبوط الكبير الذي شهدته مستويات السيولة التي تم ضخها في السوقين خلال العامين 2016 و2015. فقد انخفضت سيولة السوقين بنسبة 15 %، لتصل إلى 231 مليار درهم بنهاية آخر جلسات 2016، مقارنة مع 272 مليار درهم خلال العام الماضي.

مستويات السيولة

وسجلت نسبة الانخفاض الأكبر في سوق أبوظبي، حيث وصلت مستويات السيولة إلى 98 مليار درهم، مقارنة مع ما يقارب 121 مليار درهم خلال العام 2015، أي ما يعني تراجعاً في التداول بنسبة 19%. أما في دبي، فقد تراجعت السيولة بنسبة 12 %، لتصل إلى 133 مليار درهم بنهاية جلسة الخميس من الأسبوع الماضي، مقارنة مع ما يقارب 151 مليار درهم في العام 2015.

وكانت شركات الوساطة قد حققت عمولات بقيمة 816 ملايين درهم (بيعاً وشراءً) خلال العام 2015، عندما كانت حصتها تصل إلى 0.15 % من قيمة صفقات التداول. أما خلال العام 2016، فمن المتوقع ألا تتجاوز عمولتها حاجز 573 مليون درهم، بعد أن قررت الهيئة تخفيض حصتها من قيم الصفقات إلى 0.125 %. وهو ما يعني أن شركات الوساطة قد خسرت 30 % من عمولاتها، 113 مليون درهم منها أتت بسبب قرار الهيئة، و132 مليوناً بسبب تراجع التداول.

توزيع الحصص

ورفعت شركات وساطة مذكرة إلى هيئة الأوراق المالية والسلع، خلال فبراير الماضي، للتضرر من قرار إعادة توزيع الحصة المخصصة للهيئة والوسطاء من عمولة التداول. ووصفت القرار آنذاك بأنه «صادم»، وتوقيته غير مناسب، إذ يهدد الشركات الباقية في الأسواق بالتوقف عن مزاولة النشاط أو تجميد رخصها.

دعوات إلى تشجيع شركات الوساطة على الاندماج

دعا الخبير الاقتصادي رضا مسلم، المدير العام لشركة «تروث» للاستشارات الاقتصادية، إلى تشجيع شركات الوساطة المالية العاملة بالدولة على الاندماج لخلق شركات وساطة قوية، تضم بين جنباتها خبرات تلك الشركات الصغيرة، ورفع قدرتها على مواجهة الصعوبات المستقبلية والنمو وتحسين مستوى الربحية لشركات الوساطة المندمجة.

وأكد مسلم، ضرورة رفع الملاءة المالية لشركات الوساطة المالية، عن طريق بناء الاحتياطات والمخصصات، لتكون قادرة على مواجهة الأزمات غير المتوقعة، واستقطاب رؤوس الأموال، من خلال الحصول على ثقة المستثمرين، ورفع قدرة هذه الشركات على إدارة المخاطر، عن طريق تنويع محافظها الاستثمارية.

وأكد ضرورة وضع ميثاق شرف لا يجوز خرقه تحت أي ظرف، ومحاسبة الشركة المتعدية، ومنع وصول الأمر إلى مراكز التحكيم أو المحاكم المدنية، مؤيداً ما ذهبت إليه إدارة الهيئة في إعادة تأهيل الوسطاء، بحيث يصب في صالح تطوير مهنة الوساطة، ويرتقي بكفاءتها وأدائها، ويكون من شأنه ترسيخ معايير التميز المهني، وضمان سلامة الممارسات المتعلقة بكل المعاملات التي تتم في قطاع الأوراق المالية. ودعا لتكوين رابطة ينضوي تحتها جميع شركات الوساطة، تهتم بوضع معايير مشتركة لضبط أعمالها، ووضع برامج تدريب للعاملين بهذا القطاع، ووضع معايير فنية للعمل بها، تعرف عند المسؤولين في هذا القطاع، خاصة هيئة الأوراق المالية والسلع وسوقي أبوظبي ودبي.

إعادة هيكلةاعتبر خالد محمد أبو زاهر مدير عام شركة الفجيرة للأسهم والسندات، أن النظام الداخلي الحالي لكثير من الشركات، بحاجة إلى إعادة هيكلة، تشمل كل الشؤون التنظيمية والرقابية الداخلية، بما يضمن لها الوصول إلى تطبيق يوافق أفضل الممارسات العالمية المنشودة، الأمر الذي يتطلب وقتاً يفوق المدة الزمنية التي وفرها قرار مجلس إدارة الهيئة. وأوضح أبو زاهر، أن وجود وانتشار شركات الوساطة المالية في الأسواق المالية المحلية.دبي - البيان

السيولة أكبر تحديات شركات الوساطة

تواجه شركات الوساطة المالية العاملة في دولة الإمارات تحدياً حقيقياً يعتبر السبب الأكبر في انخفاض عوائدها وأرباحها يتمثل في الهبوط الكبير الذي شهدته مستويات السيولة التي تم ضخها في السوقين خلال العام الجاري والماضي.

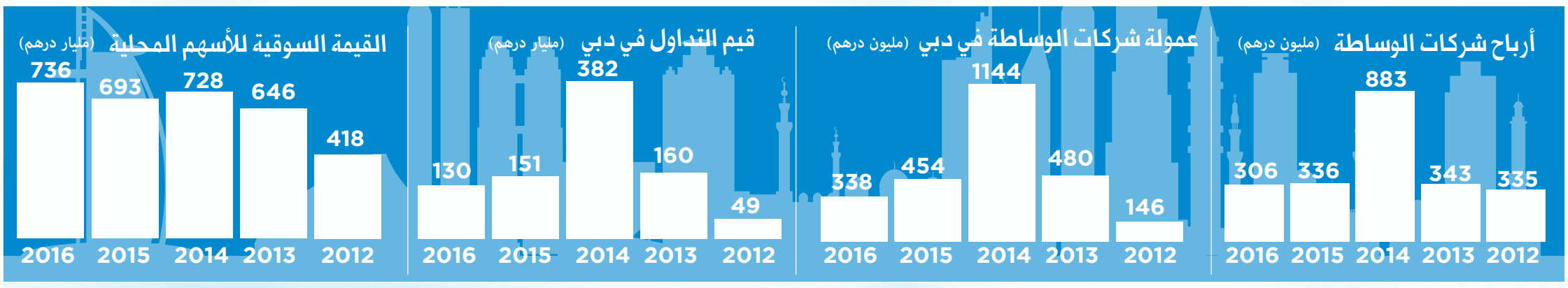

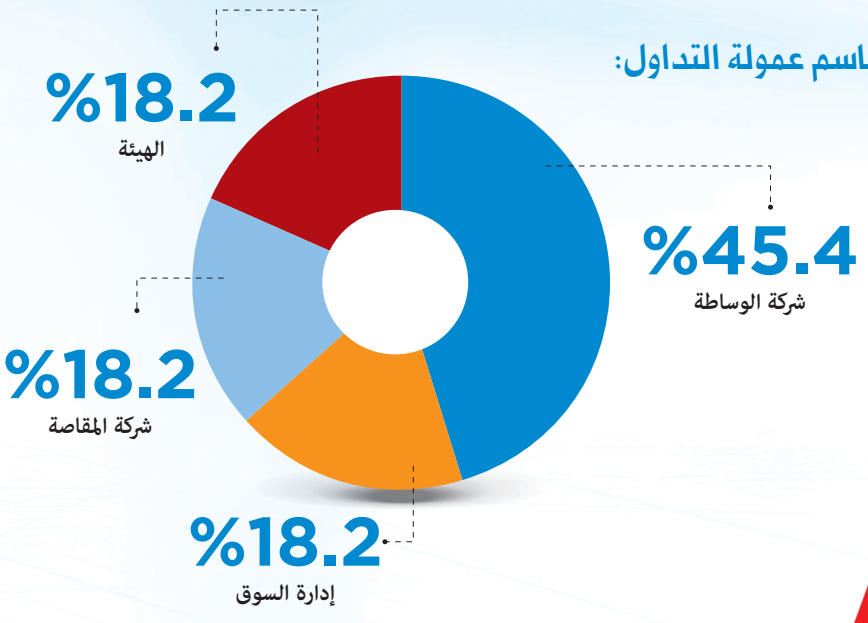

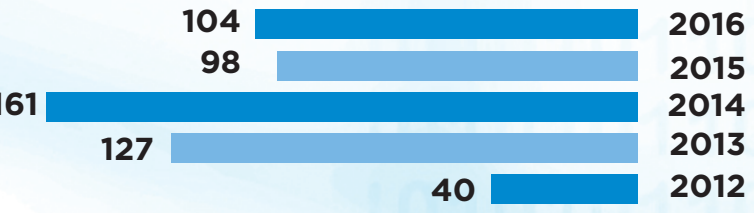

565
مليون درهم عمولات شركات الوساطة خلال العام الجاري 2016 مقارنة مع عمولات بقيمة 816 ملايين درهم خلال العام الماضي 2015.

80
مليار درهم مكاسب الأسهم المحلية منذ بداية العام وحتى نهاية الأسبوع الماضي لتصل القيمة السوقية للأسهم إلى حوالي 774 مليار درهم.

1.24
مليار درهم قيمة عمولات التداول في أسواق المال المحلية منذ بداية العام 2016، بانخفاض 46 % مقارنة مع عمولات 2015.

%40
نسبة التداول في سوقي دبي وأبوظبي عبر المنصات الإلكترونية (الهواتف والكمبيوترات) منذ بداية العام الجاري وهو ما يعادل حوالي 90 مليار درهم.

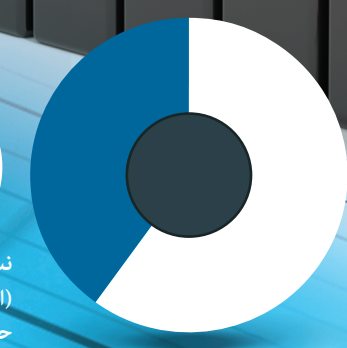

4.2
مليارات درهم إجمالي قيمة التداول عبر تطبيقات الهواتف الذكية في سوق دبي خلال الأشهر الـ10 الأولى من العام الجاري 2016.

226
مليار درهم إجمالي قيم التداول في سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية خلال العام 2016 متراجعة من 272 ملياراً العام الماضي.

%60
حصة شركات الوساطة العشر الكبرى من بين 47 شركة مرخصة من هيئة الأوراق المالية من تداولات السوقين خلال العام الجاري.

%16
تراجع السيولة في سوق دبي المالي خلال العام الجاري لتصل إلى 130 مليار درهم مقارنة مع ما يقارب 151 مليار درهم إجمالي قيم تداولات العام الماضي في السوق.

متطلبات ترخيص شركة وساطة:

- أن يكون شخصاً اعتبارياً مؤسساً داخل الدولة.
- أن تكون مملوكة بـ51% أو أكثر لمواطن أو شركة إماراتية أو خليجية.
- أن يكون عقد الشركة مكتوباً باللغة العربية وموثقاً أمام الجهات الرسمية.
- ألا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن 30 مليون درهم.
- أن يقدم كفالة مصرفية غير مشروطة لا تقل عن 20 مليون درهم كحد أدنى.
- ألا يكون أي من مديري الشركة أو الشركاء قد توقف عن دفع ديونه التجارية
- أن يقتصر نشاطه على أعمال الوساطة.

إعداد: عبد الرحيم الطويل - غرافيك: أسيل الخليلي

البيان

87.5

أكد سوق دبي المالي أن إجمالي قيمة التداول الإلكتروني في السوق بلغ 87.5 مليار درهم منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية الأسبوع الماضي، بما نسبته 33.69 % من تداولات السوق، ووصل عدد شركات الوساطة التي توفر خدمة التداول عبر تطبيقات الهواتف الذكية إلى 26 شركة. وأوضح السوق إن إجمالي قيمة العمولات الإجمالية التي تلقتها شركات الوساطة منذ بداية العام بلغت 338 مليون درهم.

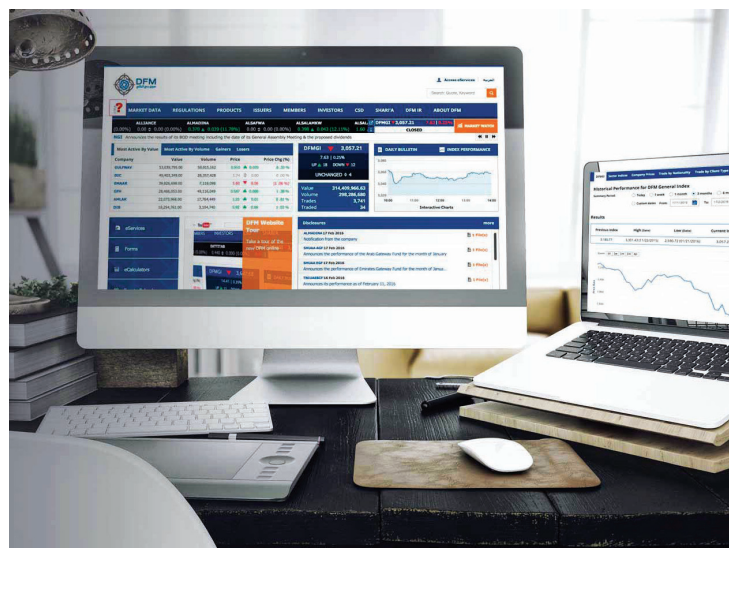

عمولات

10 شركات وساطة تستحوذ على 58 % من تداولات سوق دبي

استحوذت 10 شركات وساطة من بين 49 شركة عاملة في سوق دبي المالي على 58 % من إجمالي تداولات السوق خلال الفترة ما بين بداية يناير وحتى نهاية الأسبوع الماضي، بحسب تقرير نشاط الوسطاء الصادر عن سوق دبي. وهذه الشركات بالترتيب هي مينا كورب والرمز كابيتال وبنك أبوظبي الوطني للوساطة المالية وإي إف جي هيرمس والصفوة مباشر ومصرف أبوظبي الإسلامي للوساطة المالية والإمارات دبي الوطني للوساطة المالية وأرقام سيكيوريتيز، وأبوظبي التجاري للوساطة المالية، والمشرق للوساطة المالية.

وبلغت قيمة تداولات الشركات العشر 160 مليار درهم، من إجمالي التداولات البالغة 260 مليار درهم (بيعاً وشراء)، وحصل الوسطاء العشرة على عمولة على تداولاتهم بقيمة 200 مليون درهم. وبلغت قيمة العمولة المستحقة على تداولات سوق دبي بالنسبة للوسطاء الـ49 خلال هذه الفترة 325 مليون درهم، مقارنة مع عمولة بقيمة 378 مليون درهم، عن تداولات 2015 البالغة 302 مليار درهم بانخفاض 14 %.

وحافظت شركة مينا كورب، على ترتيبها كأنشط شركات الوساطة بقيمة تداولات 22.5 مليار درهم، شكلت 8.7% من إجمالي التداولات، وعمولة 28 مليوناً. وتداولت الرمز كابيتال بقيمة 20.7 ملياراً، لتحصل على عمولة بـ26 مليون درهم.

■ دبي ـ عبد الرحيم الطويل